معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 17/ العدد 1 (جوان2022): ص.ص: 930-949

سياسات الإصلاح الريفي وواقع التنمية المستدامة بالجزائر دراسة تحليلية لمشروع جواري للتنمية الريفية (PPDR)

Rural reform policies and the reality of sustainable development in Algeria -Analytical study of a rural development neighborhood project (PPDR)-

د. حكيمة شاشوة*

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة البويرة، rchachouah@yahoo.f

تاريخ الاستلام: 2021/09/24؛ تاريخ القبول: 2022/04/26؛ تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

تعتبر قضية تنمية المجتمع الريفي المحلي من أكثر القضايا إثارة للخلاف بين علماء الفكر الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى حداثة دراسة هذه القضية من جهة ومن جهة أخرى إلى المنطلقات الفكرية الإيديولوجية التي تتناولها بالدراسة، وينعكس هذا الخلاف على تصور الباحثين لمفهوم ومبادئ ومقومات وعمليات تنمية المجتمع المحلي، وقد لاحظنا اتجاه معظم الدول النامية والعربية ومنها الجزائر إلى الاهتمام بالمجتمع الريفي ومحاولة الرقي به إلى مستوى الحياة المتطورة على الاقل للحد من الهجرة الريفية وبالتالي رفع اليد العاملة الزراعية والاقتصاد الزراعي والوطني بصفة عامة، ولأجل تحقيق تلك التنمية اتخذت عدة تدابير وشرع في إنجاز عدة مشاريع تنموية، بالتالي نحاول في هذا الموضوع التطرق إلى أهم سياسات الاصلاح الريفي والزراعي بالجزائر وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة، انطلاقا من دراسة ميدانية لواقع التنمية بولاية البويرة ومدى استفادة المناطق الريفية، الفلاحين والريفيين بصفة عامة من سياسات الإصلاح المطبقة، وأهم ما حققته هذه الاصلاحات بالمنطقة وما لم تستطع تحقيقه انطلاقا من تحليل محتوى مقابلات مع عينة من سكان المناطق الريفية بالبويرة، وكذا محاولة تحليل مفهوم التنمية الريفية لدى عينة البحث والأهداف التي يتوقعون الوصول إليها.

* المؤلف المرسل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الإصلاح الريفي؛ الفكر الاجتماعي.

Abstract:

The issue of local rural community development is the most controversial issues among social scholars ideology, due to the recent study of this issue on the one hand, and on the other hand , it is due to the ideological intellectual premises which is carryig out by the study. Thus, this conflict is reflected on searchers thought concerning the definition, the principles, the outlooks and the operations for developing the local community We have noticed the tendency of the most developing and Arab countries, including Algeria, to pay attention to the rural community and trying to upgrade it on the high standard ofliving, at leastreducing rural migration and thus raising the agricultural labor force and the agricultural and national economy in general. In order to achieve this development, different solutions have been taken, and many developmental projects have been actualized. Therefore, we try throughot this topic to address the most important rural and agricultural reform policies in Algeria ,and their impact on sustainable development, based on a field - study of the development reality in Bouira and the extent to which rural areas, farmers and rural people in general benefit from the applied reform policies. Adding the most important achievements of these reforms in this area in fact, and what they could not achieve. Based on analyzing the content of interviews with a sample of residents of rural areas in Bouira, as well as trying to analyzing the concept of rural development among the research sample and the achievementss they expect to reach.

Keywords: Sustainable Development; Rural Reform; social ideology.

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة من أهم القضايا التي تشغل بال علماء الاجتماع، الاقتصاد والسياسة. ونظرا لكون التخطيط للتنمية الاجتماعية ترجمة لأمال وتطلعات المجتمع فنجاحها في مجتمع معين مرهون بقدرة ذلك

المجتمع على استخدام أساليب الإدارة المناسبة ومراعاة الطبيعة الثقافية للمجتمع، وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد الهادي جوهري إن فشل أو نجاح عملية التنمية في الريف العربي يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب افضل في إدارة هذه العمليات، وأن إدارة التنمية مشتركة بين الأهالي والحكومة تؤدي إلى نجاح عملية التنمية[1].

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أهمية اشراك الأهالي في اقتراح، تحديد وإنجاز المشاريع لتحقيق التنمية المرجوة. وهذا ما يفسر وجود جمعيات الإصلاح الريفي المنبثقة من الجماعة حتى تساعد في بروز مشروع تنموي جماعي من الجماعة نفسها، مما يسهل عملية إنجاز وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية وهو ما نتحدث عنه لاحقا.

وانطلاقا من هنا نحاول التطرق في هذا الموضوع إلى عرض وتحليل أهم سياسات الاصلاح الريفي في الجزائر، ومحاولة معرفة واقع التنمية المستدامة في الريف الجزائري انطلاقا من تطبيق هذه السياسات من خلال دراسة ميدانية لريف ولاية البويرة والوقوف على ما حققته مختلف سياسات الاصلاح منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي في محاولة منا لتثمين الايجابيات وتحسينها من جهة وتدارك سلبيات هذه السياسات أو طرق تنفيذها للوصول فعلا إلى تحقيق تنمية ريفية محلية مستدامة.

1. تحديد المفاهيم:

1. 2. مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية في علم الاجتماع هي دراسة شاملة لكل المجالات السياسية الاجتماعية والثقافية في إطار اجتماعي معين، من خلال تنظيم وترتيب الأعمال لتحويل الأمور شيئا فشيئا نحو الأفضل ونحو مجتمع متحضر[2].

عرفها الاقتصاديون على أنها " زيادة الدخل القومي الحقيقي واضطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة بحيث تكون أكبر من زيادة عدد السكان[3] وهناك من عرفها

(1)عبد الحميد محمود، إدارة التنمية الريفية بين القيادات الشعبية والتنفيذية، دار الثقافة للنشر، 1982، ص4.

(2)Andrieakom ,pierre Asaret, le robert. semildictionnaire de sociologie. 1999. PARIS. p 40

(3)صالح علي الزين، زينب محمد الزهري، "قضايا في علم الاجتماع والأنتربولوجيا، أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية" منشورات جامعة قاريونس بنغازي، ط1، ليبيا، 1996، ص163.

على أنها" الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم التنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين قصد تحقيق مستويات للدخل القومي والدخول الفردية[1] وتهدف التنمية إلى تغيير الخصائص الاجتماعية المتراكمة عبر السنين ليقيم علاقات جديدة ونظم مستحدثة تفي باحتياجات الأفراد وتلبي رغباتهم وتحقق لهم أكبر قدر ممكن من إشباع تلك الحاجات والرغبات[2].

والتنمية المستدامة هي تحقيق تنمية متكاملة في جميع جوانب الحياة فمن الناحية الاجتماعية تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة، أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفء للموارد الطبيعية والاجتماعية.

التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى، التنمية المستدامة هي أسلوب للتغيير يتم من خلال[3]:

- ❑ استغلال الموارد
- ❑ توجيه الاستثمارات
- ❑ توجيه التطور التكنولوجي
- ❑ التغيير المؤسساتي

2. 2. مفهوم سياسة الاصلاح الريفي:

هي مجموعة من الأنظمة والمراسيم القانونية التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ

(1)الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، استراتيجية التنمية الريفية المستديمة، 2004 ص28.

(2)محمد حسين، محمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1955، ص119.

[3] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017، http://readerbook.club/

سنوات الاستقلال في إعادة هيكلة الدولة، ومحاولة النهوض باقتصادها لتجاوز مختلف المشاكل والصعوبات التي خلفها الاستعمار، وتجاوز حالة الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها والتكيف مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

وبما أن الشعب والدولة حديثة الاستقلال(خلال سنوات الستينات) فقد كانت الغاية الاولى الواجب توفيرها هو الغذاء لهذا كان أول اهتمامات الدولة والحكومة هو تحسين القطاع الزراعي وزيادة انتاجه بمعنى صبت كل سياسات الإصلاح على الريف والقطاع الفلاحي والزراعي.

لهذا وخلال المرحلة الأولى التي تلت الاستقلال من1962 الى1970 [1] كانت الزراعة والقطاع الفلاحي بصفة عامة بمعدل نمو ضعيف جدا وكان ركود القطاع الفلاحي والإنتاج الزراعي في تدهور مستمر بسبب قدم البساتين وعدم صيانة العتاد الفلاحي وعدم تجديد تجهيزات الري وغيرها من المشاكل التي خلفها المستعمر.

وعليه فقد اتخذت الدولة عدة إجراءات لتحسين وضعية القطاع الفلاحي ورفع مستوى الإنتاج الزراعي، وجندت لذلك إمكانيات مادية وبشرية ضخمة وانتهجت العديد من السياسات منذ الثورة الزراعية سنة 1970 إلى غاية المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية سنة [2] 2002.

وفي هذا الجزء نتعرض لكل هذه المراحل والسياسات التي انتهجت في كل مرحلة بالإيجاز والتركيز عل مشروع جواري للتنمية الريفية وهو من أهم البرامج التنموية رواجا بين الريفيين عموما والفلاحين بصفة خاصة. وذلك بإتباع الخطوات أدناه:

2. جتمع البحث وتقنيات الدراسة:

1. 3. مجال البحث:

يتمثل مجال البحث في ولاية البويرة الواقعة في الجهة الجنوبية لجبال جرجرة،

(1)الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، مرجع سبق ذكره، ص30.

(2)نفس المرجع، ص30.

وتتوزع على هضبة صغيرة ترتفع ب: 525 م[1] من سطح البحر، وهي مدينة كلونيالية جميلة. وقد صنفت البويرة كولاية مستقلة في 02جويلية1974 حيث كانت تابعة قبلا لولاية تيزي وزو، تتوزع على مساحة 4454 كلم^2 يسكنها حوالي629,50نسمة حسب إحصائيات 1998، بمعدل 162 نسمة في الكلم^2 الواحد، يحدها من الشمال ولايتي : بومرداس وتيزي وزو، من الجنوب والجنوب الغربي ولايتي : مسيلة والمدية، من الشرق والجنوب الشرقي ولايتي : بجاية وبرج بوعريريج، ومن الغرب ولايتي: البليدة والمدية، وتحيط بها سلسلة جبال جرجرة من جهة، وجبال ديرة من جهة أخرى.

و تنقسم ولاية البويرة إلى اثنتي عشرة (12) دائرة إدارية وهي:

"البويرة، حيزر، بشلول، قاديرية، الأخضرية، بئر اغبالو، عين بسام، سوق الخميس، الهاشمية، سور الغزلان، برج أخريص وامشدالة"، و45 بلدية وأغلبية بلدياتها مناطق ريفية زراعية بالدرجة الأولى.

فولاية البويرة تعتبر ولاية زراعية بالدرجة الأولى، حيث يوجد بها سهل يعتبر من أخصب السهول في المنطقة وهو" سهل حمزة" بمنطقة عين بسام.

وهو ما يفسر اشتهار هذه المنطقة بزراعة الحبوب كالقمح والشعير حيث تقدر المردود السنوي من القمح بالمنطقة ب 4665 هكتار، وتجدر الاشارة إلى أن المناطق الجنوبية للولاية على غرار عين بسام تشتهر غالبيتها بزراعة الحبوب وتربية الأغنام خاصة منطقة الهاشمية وسور الغزلان، حيث يوجد بها أكبر طاحونة حبوب بالجزائر.

في حين تتميز المناطق الشمالية منها بغرس الأشجار المثمرة حيث تتميز منطقة الأخضرية والقادرية بأشجار البرتقال. ومنطقة امشدالة إلى غاية الأسنام تتميز بأشجار الزيتون[2].

للإشارة فمساحة الأراضي المستغلة بالزراعة بحوالي 293737هكتار، حيث تقدر المساحة المستغلة لزراعة الحبوب ب53425 هكتار وباقي المساحة معظمها في الأشجار

(1)مديرية التخطيط لولاية البويرة.

(2)المعلومات الخاصة بمساحة الأراضي الزراعية متحصل عليها من مديرية المصالح الفلاحية لولاية البويرة.

المثمرة وبعض الخضر.

وتجدر الإشارة إلى ان ما ساعد في تنوع المحاصيل الزراعية في الولاية هو تميز المنطقة بتباين التضاريس، فهي منطقة سهلية محاطة بسلسلة من الجبال سلسلة جرجرة من الجهة الشمالية وجبال ديرة من الجهة الجنوبية. وهو ما جعل من المنطقة منطقة تنوع مناخي وبيئي بين المناخ والبيئة الجبلية من جهة حيث توجد بها قمة "لالا خديجة" وقمة تكجدة التي تعتبر محمية بيئية لما فيها من اشجار نادرة كأشجار الارز الجميلة. ومن جهة أخرى نجد السهول الخصبة تحت سفح الجبل وهي سهول خصبة مما ساعد على تنوع المحاصيل الغذائية التي تنتجها من مختلف الخضر والفواكه وحتى الحبوب. مما ساعد على تحقيق شبه اكتفاء ذاتي من الخضر والفواكه.

كل هذه المميزات وبحكم اننا من أبناء المنطقة هو ما دفع بنا إلى اختيار ولاية البويرة كمجال مكاني لإجراء بحثنا الميداني، خاصة وأنها قد عرفت في الآونة الأخيرة حركية تنموية كبيرة في مختلف المجالات، وباعتبار الولاية منطقة زراعية فقد تم تسطير العديد من برامج التنمية الريفية بالعديد من بلديات الولاية بالتعاون مبين المصالح الفلاحية ومصالح الغابات من جهة والأهالي من جهة أخرى، حيث سطرت المصالح المعنية 17 مشروع جواري منذ 2000 وشرع في إنجاز 12 مشروع، لكن لم يتم انهاء المشاريع لسبب ما؟ كما أن نسبة التنمية بالولاية تختلف من بلدية لأخرى وحتى في البلدية الواحدة يوجد تباين من منطقة لأخرى.

ولتوضيح هذا التباين والاختلاف حاولنا التقرب من مصالح المسؤولة عن تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع ومعرفة أهم السياسات المطبقة وانعكاسها على التنمية حسب عينة البحث.

2. 3. منهجية البحث المتبعة:

لقد اعتمدنا في بحثنا المتواضع هذا على المنهج الوصفي أو الكيفي اذ ان هذا المنهج يزودنا بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظاهرة المدروسة، حيث تساهم هذه المعلومات في معرفة واقع الظاهرة المدروسة وملاحظة اختلافها من مجتمع لآخر، وقد اعتمدنا عموما على هذا المنهج لارتكاز الدراسة حول معرفة طبيعة السياسات الإصلاحية المطبقة في الجزائر عموما وولاية البويرة خصوصا وعلاقتها بمستوى التنمية في المنطقة.

3. 3. مجتمع البحث واختيار العينة:

يتمثل مجتمع البحث حسب اهدافه من إطارات المصالح الفلاحية بدوائر الولاية لمعرفة سياسات الاصلاح الريفي من حيث الطبيعة والتطور، بالإضافة إلى عينة من سكان المناطق الريفية الذين صادف تواجدهم بالمصالح الفلاحية أثناء إجراء المقابلة هناك.

وهناك عدة إمكانيات لاختيار عينة البحث وفي حالة بحثنا هذا ولاستحالة مقابلة جميع وحدات مجتمع البحث، فقد اخترنا عينة تمثيلية لهذا المجتمع، حيث اخترنا من كل فرع فلاحي لدائرة من دوائر البويرة مسؤول عن متابعة مشاريع التنمية الريفية والزراعية بطريقة العينة القصدية، مع عينة عشوائية من الريفيين الذين التقينا بهم صدفة في الفرع الفلاحي.

4. 3. التقنيات المستعملة:

1. 4. 3. المقابلة:

تجدر الإشارة إلى أنه قد اعتمدنا في بحثي هذا على المقابلة شبه الموجهة والمقابلة عبارة عن محادثة أو حوار لفظي يقوم بها فرد مع آخر أو مجموعة من الافراد بهدف الحصول على المعلومات الأولية للاستخدام في بحث علمي ومعرفة حقيقة الظاهرة المدروسة، وجوهر المحادثة أو المقابلة الِسؤال والجواب وقد عرفها « Grawitz» بأنها "وسيلة علمية للبحث عن عملية الاتصال الشخصي للحصول على معلومات مرتبة بهدف معين "[1].

وقد اعتمدت على المقابلة مع مسؤولي المصالح والفروع الفلاحية بالولاية في الحديث عن مختلف سياسات الإصلاح الريفي في الجزائر منذ الاستقلال، وأهمية السياسات الحديثة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على مستوى المنطقة، الولاية والوطن ككل. ونفس الشيء مع العينة العشوائية حول آراء السكان وتقييمهم لهذه السياسات وواقعها التنموي.

(1)صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة. 2000 ص. 15

3. عرض تحليلي لسياسات الإصلاح الريفي والتنمية المستدامة:

1. 4. سياسات الإصلاح الريفي قبل المخطط الوطني للتنمية الريفية:

لا شك أن من أهم وسائل تفعيل التنمية الريفية توجيه السياسات الحكومية نحو التنمية الريفية من خلال تقديم الدعم اللازم لإنجاحها، ولا يتم ذلك إلا من خلال التعاون بين سكان الريف والدولة من خلال ما يسمى بالهيئات الريفية أو الجمعيات الريفية للتنمية المحلية[1]، وهو ما اعتمدت عليه سياسات الإصلاح الريفي في الجزائر ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية وعمليات الإصلاح الريفي بالجزائر إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: من 1971الى1980 الثورة الزراعية ومحاولة تحويل العالم الريفي:

لقد تميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الانتاج الفلاحي بـ 0، 80 % حيث اتخذت عدة إجراءات، منها الثورة الزراعية في 1971 واستهدفت تحويل العالم الريفي ومحاولة ادماجه في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بصفة عامة، وقد تم موازاة مع التنمية الشاملة للبلاد القيام بمحاولات عديدة ومستمرة لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي العمومي لكن دون اثر يذكر، كالإجراءات التي اتخذت في 1975 الرامية لتامين استقلالية تسيير المزارع المسيرة ذاتيا لكنها لم تطبق؟[(2)]. واستمرت المحاولات في هذا المسار وعل نفس النهج إلى غاية بداية الثمانينات.

المرحلة الثانية: من 1981 إلى 1990 اولى اجراءات التحرير وتحسين نتاج القطاع الفلاحي:

امتازت هذه العشرية بانطلاق اجراءات عدة لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة، حيث تم تحرير تسويق الخضر والفواكه، كما شرع في تنفيذ عملية تحول تفضي إلى

(1) التنمية الريفية، مفهوم، أهداف، أسس ومعوقات التنمية الريفية والطاقة، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، 2020،
https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/01-mfhwm_ltnmy_lryfyh.pdf.

(2) الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة. مشروع جويلية2004. ص27

تحرير تدريجي للقطاع الفلاحي ككل، من خلال الاصلاحات الاقتصادية لعام 1987 بإعادة تنظيم المزارع المسيرة ذاتيا والنظام التعاوني، ويلاحظ خلال هذه الفترة زيادة سنوية متوسطة لمؤشر الانتاج الفلاحي الذي بلغ 2. 23 %. [1]

ومنذ انطلاق الاصلاحات في 1987 واتخاذ اجراءات التعديل الهيكلي ابتداء من 1990 إلى غاية سنة 2000 وظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث كانت القطيعة مع النظام السائد سابقا في تسيير القطاع الفلاحي.

2. 4. سياسات الإصلاح الريفي مع المخطط الوطني للتنمية الريفية:

وقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليقطع نهائيا الصلة مع الطرق المركزية السابقة إذ يعبر عن ذهنية جديدة، من حيث أنه يرفع المزارع إلى درجة العون الاقتصادي الحر والمسؤول عن اختياراته، وذلك باستعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار، وقد حققت هذه الاستراتيجية نتائج مهمة حيث امكن من انعاش فعلي للاستثمار عل مستوى المستثمرات الفلاحية(حوالي 200. 000 مشروع استثماري تم اطلاقه) وللنمو الفلاحي 8% كمعدل سنوي[2].

إلا أن هذا لا يمنع من وجود الكثير من النقائص في هذا البرنامج خاصة صعوبة الوصول إلى كل الفلاحين ولتفادي تآكل الجهود المبذولة لإنعاش الاستثمار الفلاحي تبين أنه من الضروري توسيع اجراءات المخطط لتشمل التنمية الفلاحية والريفية. وهنا تبدأ إجراءات التنمية الريفية من 2002 فظهر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي

ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية مسعى لتأمين التآزر بين الاستغلالات الفلاحية وهي في نفس الوقت الوحدات الاقتصادية القاعدية، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الاقتصاديين الآخرين، مع احترام خصائص النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصائصها. ولتحقيق كل ذلك كان لابد من إشراك

(1) الوزارة المنتدبة. الاستراتيجية الوطنية. نفس المرجع. ص. 28.

(2) نفس المرجع، ص29.

الأهالي في وضع خطط التنمية والمشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية على أرض الواقع.

ومن أهم مشاريع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي تعتبر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، المشروع الجواري للتنمية الريفية. وفي ما يلي مفهوم وأهم اهداف مشروع جواري للتنمية الريفية وكيفية تنفيذه وإنجازه.

3. 4. تعريف مشروع جواري للتنمية الريفية:

يمكن تعريف مشروع جواري للتنمية الريفية من خلال توضيح الهدف منه والمتمثل في تحديد الإدارة اللامركزية لبرنامج أعمال يرافق الجماعات الريفية التي تبادر في تعيين أعمال التنمية، والتي تمكنهم من تحسين مداخيلهم بصفة عامة وتنفيذها. [1]

ويشارك في تنفيذ المشروع الجميع حيث تتميز عمليات تصور وإعداد برنامج الأعمال والتمويل باللامركزية، ويتمثل مجال تدخل مشروع جواري للتنمية الريفية في جزء من الإقليم البلدي أو كاملة، غير انه يبقى إقليم التركيبة الإدارية للمشروع وجدولة الاعمال ممثلا في البلدية(المرجع الإداري).

والهدف من هذه الفكرة التي يشارك فيها الجميع هو تحديد المحور الإقتصادي العام للمجموعات الريفية المعنية وإعداد برنامج عمل بالتشاور مع المصالح التقنية اللامركزية للإدارة، وهذه المجموعات الريفية تأتي لتعزز وتدعم المجهودات المبذولة لتطوير الأسر في أقاليمها[2].

ويمكن تلخيص أهم خصائص المشروع بالتعرض إلى أهم خطوات عمليات تحضيره :

- تأسيس وتكوين فريق تنشيط مشروع جواري للتنمية الريفية والذي يضم(المسهل من الإدارة والمنشط من الجماعة الريفية).

- تشخيص الإقليم عن طريق جرد الموارد الطبيعية المتوفرة في الإقليم وتحليل الصعوبات وخصائص المجموعة وإقليم المشروع بدراسة المجموعة اقتصاديا واجتماعيا

(1) اعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية. دليل الإجراءات. جوان 2004 ص. 11.

(2)نفس المرجع، ص12.

وأخيرا اجراء نوع من التحقيق أو المناقشة مع المجموعة لمعرفة احتياجاتهم وانشغالاتهم لأخذها بعين الاعتبار في المشروع.

- التناسق الإقليمي بمعنى أن نجاح المشروع مرتبط بمدى تجاوبه مع واقع الإقليم طبيعيا واجتماعيا. [1]

- مناقشة كل هذه النقاط وانعكاساتها المستقبلية قبل أخذ القرار بالبدء في التنفيذ.

ولتوضيح أكثر يبين المخطط أدناه أهم مراحل مخطط مشروع جواري للتنمية الريفية.

مبادرة وإعداد مشروع جواري للتنمية الريفية.

⇓

صياغة مشروع جواري للتنمية الريفية.

⇓

المصادقة على مشروع جواري للتنمية الريفية.

⇓

إنجاز وإنهاء مشروع جواري للتنمية الريفية.

⇓

متابعة وتقييم ومراقبة مشروع جواري للتنمية الريفية.

وفي سياق المراحل المبينة أعلاه والتي تمثل أهم الخطوات التي يجب أن يسير عليها مشروع جواري للتنمية الريفية لأجل نجاحه، نجد أن كل مرحلة تتضمن أو يساعد في إنجازها عدة اطراف.

أ. مرحلة المبادرة بالمشروع تتولد من فكرة محلية ويشارك فيها عدة أطراف:

- شخص أو مجموعة اشخاص وغالبا ما تكون مجموعة منظمة سابقا.

- المجلس الشعبي البلدي.

(1)نفس المرجع، ص ص 14-21.

- الإدارة اللامركزية وغالبا ما تتدخل في المناطق الاكثر عزلة والمجموعات المتناثرة.

وفي هذه المرحلة يتم التشاور حول النقاط الأساسية المهمة في المشروع، حيث يتم اقتراح وطرح أهم احتياجات الاهالي وطرح المشاكل التي تحتاج إلى حل بدءا بالأهم وصولا إلى المهم[2].

وتأتي باقي المراحل المذكورة أعلاه لتجد المرحلة الأولى وهي من أهم المراحل، حيث تعتبر القاعدة التي يبنى عليها المشروع ككل. ولكن هذا لايعنيأن بقية المراحل أقل أهمية من المرحلة الأولى إذ أن مشروع جواري للتنمية الريفية هو مجموعة مراحل وخطوات متسلسلة ومكملة لبعضها البعض، وكل مرحلة لها اهميتها في المشروع، فمرحلة المبادرة بالمشروع تسهل عملية صياغة المشروع، إذ تسهل عليها تحديد جدول الأعمال والمدة الزمنية التي تحتاجها للإنجاز مع تقييم التكاليف إلى غاية المصادقة على المشروع.

4. أهداف مشروع جواري للتنمية الريفية:

- إنعاش المناطق الريفية، سيما الأكثر حرمانا من خلال دعم النشاطات الاقتصادية للمجموعة الريفية المعنية وترقية التسيير الدائم للموارد الطبيعية.
- تحسين الأمن الغذائي للأسر.
- إدماج المرأة في عملية التنمية من خلال دعم مختلف الحرف التقليدية التي تصنعها المرأة الريفية.
- الاستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.
- الحفاظ وتثمين مختلف الممتلكات.
- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع والخدمات.
- ترقية المنشآت والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية ذات الاستعمال الجماعي.

ومن خلال الأهداف المذكورة اعلاه يتضح لنا ان مشروع جواري للتنمية الريفية مشروع وبرنامج متكامل، شامل لكل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

ولعل هذا ما جعل الدولة تشترط على المجموعة الراغبة في الاستفادة من المشروع أن تتنظم في شكل جمعية تمثيلية لا لشيء إلا لتسهيل عملية إنجاز مشاريع التنمية. وهذا ما نلاحظه في الجزء التطبيقي اي اهمية الجمعية والتنظيم بصفة عامة في عملية التنمية.

وقبل ذلك نذكر بعض تحديات التنمية المستقبلية التي سطرتها الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفة[1].

5. **تحديات التنمية المستقبلية:**

- التنمية المتوازنة والمنسجمة للمناطق الريفية. من خلال تكامل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والتوزيع المتوازن للموارد والدعم.

- الازدهار الفردي والجماعي للسكان الريفيين، من خلال الإدماج الاجتماعي وخلق فرص جديدة للتشغيل وتحسين الدخل. ومنه تحسين ظروف المعيشة والخدمات الأساسية للسكان.

- تحسين الحركية الاقتصادية للمناطق الريفية من خلال تحديث المستثمرات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية وترقيتها والانفتاح على الأسواق.

- خلق انشطة اقتصادية جديدة.

- تطوير حيوية الاقاليم وبعث روح التنافس بينها من خلال القدرة على التنظيم وتثمين التراث البيئي والثقافي دون إتلافه.

6. عرض وتحليل محتوى المقابلات:

1. 7. واقع التنمية المستدامة وفق سياسات الاصلاح الزراعي بريف البويرة:

ظهر مفهوم تنمية المجتمع المحلي لأول مرة في إطار الامم المتحدة عام 1950 "واعتبر على أنه أسلوب العمل الاقتصادي والاجتماعي في المناطق الريفية أساسا، ويعتمد على مداخل العلوم الاجتماعية والاقتصادية لإحداث تغيير حضاري في أسلوب العمل والتفكير والحياة، وذلك بإثارة وعي البيئة المحلية بهذا الأسلوب وتشجيع مشاركة أعضاءها في التفكير والإعداد"[2].

(1) الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة. مرجع سبق ذكره. ص. 35

(2)محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي(اسس نظرية ونماذج تطبيقية' المعهد العالي للخدمة الاجتماعية. الاسكندرية. 1996. ط. 2 (المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. 2ش. د. سامي جنينة –الشاطبي-الاسكندرية) ص. 31

ثم تنفيذ المشروعات والبرامج الخاصة بالبيئة المحلية في إطار الظروف المتاحة عمليا وإداريا، ضمانا لاقتناعهم بها مما يحقق استمرارها، دعمها وتطورها.

وقد عرفها البنك الدولي على أنها:" استراتيجية منظمة ومصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس، هم الفقراء وتتضمن توسيع منافع التنمية إلى من هم أكثر فقرا كما تمتد إلى ما هو أبعد من اي قطاع محدد. فهي تشمل تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل مما يحقق دخولا أعلى للجماعات المستهدفة بالإضافة إلى تحقيق حد أدنى من مستويات الغذاء والمأوى، التعليم والصحة"[1]

والحقيقة أن مفهوم التنمية المحلية أوسع من مجرد زيادة الدخل القومي بل يشمل كافة النواحي. ومن هنا برز مفهوم التنمية الشاملة والتي تشمل التقدم الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية والوعي والثقافة. لهذا كان الاهتمام بالمجال الريفي ككل، بكل جوانبه الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية. لأن تجاهل أي جانب يؤثر سلبا على سير عملية التنمية في الجوانب الأخرى.

وهذا ما جعل الدولة الجزائرية أثناء صياغة البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، تركز على ضرورة توفير كافة الخدمات الضرورية للسكان لتشجيعهم على البقاء في الريف والقضاء على النزوح الريفي من جهة. ودعمه ماديا لتحسين أنشطتهم الزراعية والحرف التقليدية وزيادة الانتاج في هذا المجال وبالتالي دعم ونمو الاقتصاد الوطني ككل. لهذا ركزت في برنامجها على المشاريع الجوارية ومشاركة الأهالي.

ونحاول التعرف على مفهوم التنمية الريفية حسب عينة البحث وأهم خصائصها النظرية وهل تجسدت هذه التنمية بخصائصها في واقع المجتمع الريفي بالبويرة، وذلك من خلال تقسيم الجانب الميداني إلى فئتين للتحليل:

2. 7. واقع التنمية الريفية المستدامة:

- اتفق أفراد عينة البحث على ان عملية التنمية الريفية هي عملية مستمرة ومتجددة في كل مرة نظرا إلى ان متطلبات الحياة تزداد يوما بعد يوم وتتنوع، كما أن

(1)البنك الدولي-التنمية الريفية-اعداد مجموعة من خبراء البنك، فبراير1975 ص. 4(www. fao. org)

طرق العمل الزراعي والفلاحي وعتاده في تجدد وتطور مستمر هذا ما يؤدي إلى ضرورة تجديد اساليب وعتاد الانتاج بما يساير العصر ويزيد في الإنتاج كما ونوعا، إلا ان خصوصية المجتمع الريفي الجزائري جعل هذه العملية في حركية بطيئة حيث لم تظهر بوادر هذه التنمية، خاصة مع ارتفاع الضغط السكاني بمعنى زيادة عدد سكان الريف بعد عودة معظم الأهالي التي قد غادرت المنطقة لأسباب أو لأخرى وبالتالي عدم التمكن من الاستجابة لكل طلبات السكان في وقت واحد بسبب عدم تفهم الاهالي.

- التنمية هي عملية تشمل كل المجتمع بمختلف طبقاته الاجتماعية ومستوياته يعني لا يوجد تمييز في الاستفادة من مشاريع التنمية والدعم الفردي للفلاح تحقيقا للمساواة الاجتماعية، خاصة في ما يخص عدم كفاية أو قلة رأس المال المستثمر لعملية التنمية الريفية ويظهر ذلك خاصة قلة الميزانية المخصصة للبناء الريفي، حيث لا يكفي المبلغ المقدم للمستفيد من بناء منزل بالمعايير العصرية خاصة وان من المعروف كثرة عدد افراد العائلة الريفية.

- لابد ان تستند التنمية على اسس ذاتية ومقومات من داخل المجتمع المحلي[1] اي ان مشاريع التنمية تنبثق من الجماعة الريفية نفسها مع مراعاة الطبيعة الجغرافية والقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع، إلا أن تجاهل مشاركة المواطنين في التنمية يعد من اكبر المعوقات حيث لا يمكن للحكومة وحدها القيام بكل متطلبات التنمية فلا بد من مشاركة الاهالي في وضع وتنفيذ خطط التنمية. وهذا دائما لتأسيس التنمية على اسس ثابتة حيث انه لو انجزت مشاريع تنموية لا تتماشى وطبيعة المجتمع فلى تحقق اي نتيجة باعتبار نفور وعدم تأقلم الاهالي معها، وهو ما يقلل من فاعلية المشاريع التنموية وأهميتها للمجتمع والفرد معا.

- انطلاقا من كون التنمية المستدامة تتطلب تكاتف كل الجهود بالتالي لابد من وجود تعاون بين السكان والسلطات العمومية لإنجاز وتحقيق أهداف مشتركة وذلك بالتفاهم على المشاريع المنجزة والنسبة التي يساهم بها كل طرف في إنجاز المشاريع، وهذا

(1)محمد حسين، محمد شفيق طيب، أمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي. دار المتقبل للنشر والتوزيع. عمان. الاردن. 1995. ص. 120

من أجل ترغيب الأهالي في المشروع حيث سيعتبرونه مشروعهم الخاص وليس مشروع مقترح من الدولة، بالتالي ضرورة إقناع الأهالي بأهمية التغيير في تنمية المجتمع وتحسين ظروفه. وذلك بتحسيسهم بخطورة الوضع إن بقي مجتمعهم فقط متخلف عن مستجدات العصر وإقناعهم بضرورة التغيير نحو الأفضل لضمان مستقبل جيد ومريح لأولادهم، إلا أن الدولة لا تعتمد كثيرا على هذه النقطة وتركز فقط على إنجاز مشاريع دون اهتمامها بقابلية الأهالي لها والتعامل معها يؤدي إلى سخط الأهالي على هذه المشاريع التي لا تتماشى ومتطلبات المجتمع الريفي.

إن أي عملية أو مشروع تقدم عليه الدولة أو اي هيئة أو منظمة معينة في اي مجال من المجالات تعترضه عراقيل ومعوقات كثيرة، نظرا لجدة العملية وغرابتها على المجتمع المحلي. ولعملية التنمية الريفية عراقيل كثيرة حسب عينة البحث نوجزها في ما يلي:

3. 7. عراقيل التنمية الريفية:

يمكن تقسيم عراقيل التنمية الريفية إلى عدة اقسام اهمها:

- مشاكل اقتصادية :انتاج بدائي يعتمد على وسائل بسيطة (الوسائل التي يستعملها الفلاح في عمله الزراعي تقليدية وبدائية مما ينعكس سلبا على المردودية) اضافة إلى قلة الوعي وضعف الارشاد الفلاحي مع سوء استخدام الموارد الطبيعية والفشل في الاستفادة من بعض الموارد المستغلة[1]

- مشاكل الهجرة الريفية: أثرت المشاكل الاقتصادية على استقرار الفرد الريفي في منطقته حيث يضطر الكثير من الريفيين لترك منازلهم وأراضيهم بالريف والهجرة نحو المدن، محاولة منهم الحصول على اجر اعلى وحياة اجتماعية اكثر رفاهية، مما يتسبب في نقص الايدي العاملة الزراعية حيث أصبحت معظم المناطق الريفية المشهورة في الولاية إلى مناطق حضرية، كسهل حمزة بمنطقة عين بسام جنوب الولاية ومنطقة صحاريج ورافور في دائرة امشدالة شرق البويرة.

(1) أحمد مصطفى خاطر. الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث. بيروت. ص. 90

- ضعف الشعور بالمسؤولية ازاء المجتمع: فتنمية المجتمع تتطلب تنظيم جماعي لأجل الصالح العام ونجد ذلك شبه معدوم في مجال البحث حيث ان كل فرد يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة بغض النظر عن المصلحة العامة للقرية، حيث جاء على لسان أحد مسؤولي الجمعيات الريفية بالمنطقة ان السكان لا يهمه التنمية العامة للقرية بقدر ما يسعى لزيادة ارباحه حتى لو كان ضد مصلحة الاخرين.

بالإضافة إلى كل هذه العراقيل الاجتماعية نجد ايضا عراقيل إدارية:

أ- عدم تكافؤ خطط وبرامج تنمية المجتمع في مختلف القطاعات لعدم وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية[1]. أي إن المصالح المختصة قد تحاول تطبيق خطة تنموية موحدة في عدة مناطق وتجاهل ان لكل منطقة خصوصيات لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار اثناء وضع خطة التنمية، حيث صرح سكان المنطقة ان الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنطقة في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية.

ب-عجز الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسؤولية التنموية. افتقار التأطير للمسؤولين الإداريين عن تنفيذ خطة التنمية وانعدام الجدية في تحمل مسؤولية اعادة تهيئة مجال بكل جوانبه، حيث ان القائمين على مشاريع التنمية هم من المهندسين والإطارات الفلاحية مهامهم وضع خطة تنمية دون تقدير مدى ملائمة هذه المشاريع مع خصوصية المنطقة بينما لابد من إشراك المختصين الاجتماعيين في وضع استراتيجيات التنمية المحلية حسب ما يناسب كل منطقة.

ج- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته. أي انعدام الموضوعية في التعامل مع مشاريع التنمية. رغم أن مبدأ الموضوعية من أهم ركائز التنمية الناجحة.

د- تعقد الاجراءات الإدارية وتفشي الروتين. مما يبعث الملل في القائمين على المشروع في ما يخص المعاملات الإدارية

(1)محمد حسين واخرين. مقدمة في الخدمة الاجتماعية.، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1980، نفس المرجع السابق. ص. 94

الخاتمة:

من خلال العرض المختصر لأهم السياسات الزراعية التي توالت منذ الاستقلال والثورة الزراعية ومشروع الالف قرية الهادف إلى الحدة من الهجرة والنزوح الريفي، للمحافظة على اليد العاملة الفلاحية وبالتالي رفع الاقتصاد الزراعي والفلاحي. إلى غاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الهادف هو الاخر إلى تنمية المجتمعات الريفية اجتماعيا، اقتصاديا وثقافيا وجعله فضاء للإنتاج والاستثمار بإعادة تهيئة المجال الريفي وجعله لا يقل أهمية من حيث الراحة والخدمات العامة عن الحضر والمدينة لتشجيع عودة الاهالي التي غادرت اراضيها لخدمتها واستغلالها من جهة وبقاء السكان في أراضيهم والحفاظ عليها.

فجاءت كل هذه البرامج والمخططات لتحقيق ذلك وأهداف اخرى. فالدولة الجزائرية أولت اهتمامها للريف والاقتصاد الفلاحي منذ زمن بعيد ولازالت تكثف جهودها إلى حد الان لتحسين الاقتصاد الوطني الفلاحي وتنمية المجال الريفي وترقية مجتمعه. وإن دل ذلك على شيء انما يدل على ادراك الدولة الجزائرية بأهمية الريف والقطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الوطني. وان الارض هي كنز لا يفنى.

المراجع

- أحمد مصطفى خاطر. الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث. بيروت.

- إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية. دليل الإجراءات. جوان 2004.

- البنك الدولي، التنمية الريفية، إعداد مجموعة من خبراء البنك، فبراير1975 (www. fao. org)

- صالح علي الزين، زينب محمد الزهري، "قضايا في علم الاجتماع والأنتربولوجيا، أطر نظرية وأسس منهجية وتطبيقية" منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1، ليبيا، 1996.

- صلاح الدين شروخ: منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة. 2000.

- عبد الحميد محمود، إدارة التنمية الريفية بين القيادات الشعبية والتنفيذية، دار

الثقافة للنشر، 1982.

- محمد حسين، محمد شفيق طيب، أمية بدرانأبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المتقبل للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 1995.

- محمد حسين، محمد شفيق وأمية بدران، أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1955.

- محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي (أسس نظرية ونماذج تطبيقية)، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية. الاسكندرية. 1996. ط. 2 (المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع. 2ش. د. سامي جنينة –الشاطبي- الاسكندرية) ص. 31

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة. مشروع جويلية2004.

- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، استراتيجية التنمية الريفية المستديمة، 2004.

– Andrieakom, pierre Asaret, le robert,semil dictionnaire de sociologie1999, Paris, p 40.